

عبدالنبي الشعلة

abdulnabi.alshoala@albiladpress.com

وقف



إبليس ولا إدريس!

دمازًا من إبليس على ليبيا ومقدرات شعبها؛ فخلال أيام من قيام الانقلاب تمكن القذافي من إحكام قبضته على مقاليد السلطة، وصار الديكتاتور المتسلط والحاكم الفعلي الوحيد للبلاد طيلة 42 عاما، وألغى الدستور الليبي لتظل البلاد بلا دستور طيلة فترة حكمه، كما ألغى القذافي الصحافة الحرة وكل التنظيمات السياسية والمنظمات والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني، وتفتق ذهنه عما أسماه بـ "النظرية العالمية الثالثة" وقيام "سلطة الشعب" التي تمكن من خلالها من تفريغ المؤسسات الدستورية والسلطات الرقابية من دورها ومحتواها وسلطاتها.

وبعد أن هيمن على الساحة والمشهد الليبي من كافة جوانبه، وأحكم سيطرته على مقاليد الحكم وثروات البلاد، وأصبح القائد والزعيم الذي لا ينزع، بدأت طموحاته وأطماعه وأحلامه تتمدد إلى خارج الحدود الليبية؛ وأصبح يصف نفسه بأنه "ملك ملوك إفريقيا" و"إمام المسلمين" و"عميد الحكام العرب"، وأنه "قائد ومفكر أممي".

ولم يتورع القذافي عن الانخراط في أعمال العنف والإرهاب ودعم وتمويل الجماعات الإرهابية، وتبذير الاغتيالات والتصفيات الجسدية، وتتبع وقتل المعارضين، وتفجير الطائرات المدنية، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وتشجيع الاضطرابات وتبذير المؤامرات والانقلابات فيها، والدخول في مواجهات دبلوماسية وعسكرية مع مختلف القوى، واجتياح حدود الدول المجاورة في إفريقيا، وتعريض ليبيا للقصف والحصار والعزلة والعقوبات الدولية ودفع التعويضات الباهظة وتبذير ثروات الشعب الليبي وخيراته.

وبعد مضي 42 عامًا من انقضاء حكم إدريس الملك الورع؛ تخلص الشعب الليبي والأسرة الدولية من حكم إبليس القذافي المستبد.

الأجنبي غير واردة لديه إطلاقًا لأسباب عدة ميدنية، وأخرى عملية منها العوائق الدستورية.

وقد اعتاد الانقلابيون العسكريون في الوطن العربي فور نجاحهم في تغيير نظام الحكم، وإزاحة الحكام الشرعيين والترع مكانهم على كراسي السلطة، والقضاء على رموزهم إما بالنفي أو السجن أو القتل؛ أن يقوموا بإثارة مشاعر الجماهير وتحريك الناس وإخراجهم من بيوتهم وأعمالهم، ودفعهم إلى الشوارع للتظاهر وتنظيم المسيرات تأييدًا للانقلابيين وتنديدًا برموز الحكم السابق، رافعين شعارات براقة ترحب بالحرية والديمقراطية المرتقبة، وبالعدالة والكرامة وبالاستقلال والتقدم والازدهار والاشتراكية أيضًا التي سيتم تحقيقها كلها على أيدي الحكام الجدد؛ منددين في الوقت نفسه بالاستبداد والظلم والفساد والفجور المزعوم للحكام السابقين الذين أطيح بهم، وذلك في محاولة يائسة ومكشوفة من الانقلابيين لإضفاء صفة "الثورة الشعبية" على حركتهم الانقلابية.

ولم يشذ الانقلابيون العسكريون الليبيون عن هذه القاعدة؛ كما أكد ذلك ابن عم معمر القذافي ومنذوبه الشخصي أحمد قذاف الدم، بعد ست سنوات من سقوط نظام القذافي للسيد طاهر بركة مقدم برنامج "الذاكرة السياسية" بمحطة تلفزيون "العربية" في حلقة تحت عنوان "أسرار في حياة القذافي كما يرويها أقرب شخص له" عندما قال: "في صباح يوم الثورة توجهنا في مظاهرات لنحرك الشارع الليبي لتأييد الثورة.....".

وهكذا قام الانقلابيون بدفع الناس إلى الشوارع في مختلف المدن الليبية، وزودوهم بالشعارات المعتادة، إلا أن المشهد الليبي رفع شعارا فريدا وخصا بالحالة الليبية ضمن الشعارات المنددة بالحكم السابق وهو "إبليس ولا إدريس"، فلما سمع الملك إدريس هذا الشعار قال: "اللهم استجب دعوتهم" فكان له ما أراد واستجاب الله لدعوته

• نقول لجيل اليوم وأجيال الغد من الشباب العربي أن احذروا ولا تتخدعوا كما انخدعنا وانخدع جيلنا والجيل الذي سبقنا بشعارات ومزايدات الانقلابيين ومن يسمون أنفسهم بالثوريين، وتذكروا أن من بين الكوارث العديدة التي حلت بأممتنا، ما حصل ويحصل اليوم في ليبيا وما تعانيه هذه الدولة الشقيقة وشعبها الوفي من تداعيات دموية مرعبة.

• ففي مثل هذه الأيام من العام 1969 كان ملك ليبيا إدريس السنوسي؛ الملك الزاهد الورع البالغ من العمر وقتها قرابة 80 عامًا يقضي مع زوجته الملكة فاطمة عطلته الصيفية متنقلا بين تركيا واليونان للعلاج والاستجمام.

• وبعد بضعة أسابيع، وفي اليوم الأول من شهر سبتمبر من العام نفسه وقع انقلاب عسكري قاده ثلة من صغار الضباط بالجيش الليبي يتقدمهم ضابط صغير برتبة ملازم أول لا يتجاوز من العمر 27 عامًا اسمه معمر القذافي.

• في ذلك اليوم كان الملك إدريس في تركيا مقيمًا في أحد فنادق إسطنبول، فزاره في مكان إقامته وفد من الحكومة التركية ليبلغه نبأ الانقلاب، وليؤكد له أن تركيا على أتم الاستعداد للمساعدة في أي اتجاه يختاره أو يطلبه منها.

• ومع أن الملك إدريس كان يدرك بأنه ما يزال يمثل الشرعية الليبية في ذلك الوقت، وإن له وشائج وعلاقات وطيدة مع كل شيوخ القبائل الكبرى في ليبيا، ومع ضباط كبار موالين له في الجيش الليبي، وتربطه اتفاقيات ومعاهدات مع بريطانيا والولايات المتحدة؛ إلا أنه كان وطنيًا حتى النخاع؛ فلم يحاول الاتصال بشيوخ وزعماء القبائل أو بكبار ضباط الجيش الليبي خشية أن يؤدي ذلك إلى إراقة دماء الليبيين وتفتيت وحدة الوطن إذا تم التصدي ومواجهة الانقلابيين، ولم يتجاوب مع عرض الحكومة التركية أو يحاول الاتصال بالأميركيين أو الإنجليز؛ لأن مسألة التدخل

“البحرين الوطني” يُدشن نظامًا جديدًا للتدريب الداخلي



من قبل مدربين ومتحدثين دوليين ومطوري موهب ضمن فريق "البحرين الوطني" و"البحرين الإسلامي"، وذلك لمشاركة الخبرات وتشجيع التطوير المستمر لكلا الجانبين.

من بين مجموعة متنوعة من المواضيع وفي أي من مستويات التدريب التي يفضلوها.

يتم ضمن نظام التدريب الداخلي الجديد، توفير ندوات رقمية عبر الإنترنت مُقدمة

للتطور والتقدم في حياتهم المهنية، جنبًا لجنب مع تقديمه خيارات تدريبية أكثر تنوعًا وشمولية لكافة الموظفين بغض النظر عن الأقدمية بينهم. وبذلك، أصبح بإمكان أفراد فريق العمل الاختيار

إليها. وبفضل هذا النموذج، تمكن موظفي بنك البحرين الوطني من مواكبة المواضيع ذات الصلة مثل: التكنولوجيا المالية تُعيد تشكيل تجربة العملاء، الأعمال المصرفية وتكنولوجيا المستقبل، الرقمنة، والعمل من المنزل بأمان، إدارة وقيادة القوى العاملة عن بعد، إشراك الموظفين في أوقات الأزمات، وقوة التنوع والتضمين، الإدارة والتكيف مع التغيير، الصحة والسلامة العقلية، والأمن السيبراني وغيرها الكثير. وتهدف تلك الدورات التدريبية إلى تزويد الموظفين بآليات التكيف، لمساعدتهم على التأقلم مع الوضع الحالي بشكل أفضل، علاوة على إثراء مهاراتهم ومعرفتهم.

وبهذه المناسبة، صرحت الرئيس التنفيذي للموارد البشرية في بنك البحرين الوطني دانه بوجحي قائلة: "يسرنا جدًا تقديم نظام التدريب الداخلي الجديد، الذي جاء نتيجة حرصنا على الالتزام بإجراءات التباعد الاجتماعي، وكذلك ضمن سعيًا لتعزيز الاستفادة من الحلول التكنولوجية الحديثة. يوفر هذا النظام فرص معززة لفريق عمل البنك



دانه بوجحي

لأداء أعمالهم الوظيفية من المنزل، وذلك ضمن إطار ممارسة التباعد الاجتماعي، لتقليل خطر التعرض للإصابة، والحفاظ على صحتهم وسلامتهم.

وفي ظل الأوقات الصعبة الحالية، حرص بنك البحرين الوطني على الاستثمار بتزويد موظفيه بالبرامج التدريبية، وهو ما أدى إلى طرح نموذج المُحدث، حيث تم تقديمها جميعًا باستخدام قنوات افتراضية على مدى الأشهر الثلاث الماضية، مما نجم عنه مشاركة أكثر من 95 % من موظفي البنك، نظرًا لمرونة الدورات التدريبية وسهولة الوصول

المنامة - بنك البحرين الوطني

إطار التزامه بتمكين فريق العمل من النمو وتحقيق التطور الوظيفي، بادر بنك البحرين الوطني (NBB) بتطوير نموذج التدريب الداخلي، الذي تم تصميمه لتعزيز مهارات كل من موظفي بنك البحرين الوطني ومتسببي بنك البحرين الإسلامي (BisB)، الذي تم الاستحواذ عليه مؤخرًا من قبل "البحرين الوطني" وذلك برغم الظروف الراهنة.

يعتمد نظام التدريب الداخلي الجديد على نهج عصري مطور، ليمنح الموظفين فرصة المشاركة في دورات تدريبية حول مجموعة متنوعة من المواضيع، تتناول مستجدات القطاع المصرفي، وأفضل الممارسات، ويوفر أيضًا فرصًا تدريبية مختصة حول الإدارة والقيادة، وأخرى حول المهارات الشخصية، ومهارات التواصل. وتم كذلك تغطية مواضيع أخرى وتسهيل عملية الوصول إليها من قبل الموظفين عبر استخدام أنواع مختلفة من الأجهزة. وتمحورت تلك المواضيع حول دعم بيئة العمل المفروضة حاليًا، حيث توجت نسبة كبيرة من موظفي "البحرين الوطني"

محاضرة عن دور "التظلمات" بمنظومة العدالة الجنائية



مع مختلف الوزارات والإدارات والمؤسسات في المجالات الوظيفية المشتركة، مشيرًا في هذا الإطار إلى أن الأمانة سبق لها وأن وقعت مذكرات تفاهم مع كل من وحدة التحقيق الخاصة والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية، إضافة أيضًا إلى علاقات التعاون الإيجابي والبناء مع البرلمان بغرفتيه مجلسي الشورى والنواب ومع لجان حقوق الإنسان بهما.

التدقيق والتحريرات الداخلية بالوزارة. وأكد أن أمانة التظلمات تولي أهمية كبيرة لمد جسور التعاون والتواصل

ومراكز رعاية الأحداث والإبعاد والاحتجاز، وذلك من أجل التحقق من قانونية الإيداع، وعدم تعرض النزلاء والمحبوسين والمحتجزين للتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة، وفي هذا السياق أشار الأمين العام للتظلمات إلى العلاقة الوثيقة بين أمانة التظلمات ومفوضية حقوق السجناء والمحتجزين، حيث إنهما تعملان في مجالات مشتركة فيما بينهما مع تمتع كل جهة منهما بصلاحيات مهنية وإدارية مستقلة، وتطرق أيضًا إلى العلاقة الوظيفية مع الجهات العامة

وأهدافها ومبادئها، ومساهمتها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، إضافة إلى أبرز الإحصاءات وآليات التحقيق في التظلمات.

كما استعرض صلاحيات الأمانة العامة للتظلمات؛ كونها الأولى من نوعها في المنطقة، كما وردت في مرسوم إنشائها، والمبادئ الخمسة التي تعمل في ضوئها، وهي الاستقلالية، والمصداقية وضمان المساءلة، والحيادية، والشفافية.

وتطرق المعاودة إلى دور أمانة التظلمات في زيارة مراكز الإصلاح والتأهيل، والحبس الاحتياطي والاحتجاز،

المنامة - معهد البحرين للتنمية السياسية

انطلاقًا من الحرص المشترك بين معهد البحرين للتنمية السياسية والأمانة العامة لمجلس الشورى لدعم العمل التشريعي؛ ويهدف تعزيز المهارات البرلمانية والفنية والمعرفة القانونية والسياسية لأعضاء مجلس الشورى، نظم المعهد محاضرة إلكترونية تحت عنوان "دور الأمانة العامة للتظلمات في منظومة العدالة الجنائية"، قدمها الأمين العام للتظلمات نواف محمد المعاودة، عبر تقنية الاتصال المرئي.

وخلال المحاضرة، قدم المعاودة نبذة عن عمل الأمانة العامة للتظلمات